

# التعليم الحكومي في الكويت .. مشكلاته وسبل الحل الدروس الخصوصية تضعف شخصية الطالب وتقتل روح الاعتماد على النفس

الثلاثاء، 18 أغسطس 2009

علي الفرحان

جريدة الرؤية ، <http://www.arrouiah.com/node/184139>

خلصت الدراسة الخاصة بالتعليم الحكومي في الكويت .. مشكلاته وسبل الحل التي اعدتها الباحثة فاطمة الرامز، في ختامها إلى توصيات عدة للمشاكل التي تعرقل مسيرة التعليم في الكويت وسوف نتناولها بإسهاب في الفصل الخامس والخاتمة، ويتضح مما سبق أن التعليم العام في الكويت يعاني من وجود مشاكل محددة، ويمكن حصرها في ما يلي:

- 1 - مشكلات ضعف وجمود المناهج الدراسية.
- 2 - مشكلتا الرسوب والتسرب.
- 3 - مشكلات المعلمين.
- 4 - انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.
- 5 - ضعف الإدارة المدرسية والتعليمية.

وسوف نتناولها فيما يلي من حيث أسبابها وآثارها:

أولاً. مشكلة ضعف وجمود المناهج الدراسية: عند تناولنا للسّمات العامة للتعليم في العالم العربي أشرنا إلى التقرير الثالث للتنمية الإنسانية العربية (2004) والذي لخص فيه التقرير حاله الأنظمة التعليمية في العالم العربي في كلمتين «قصور النوعية»، وما ينطبق على العالم العربي ينطبق على الكويت، حيث المناهج في جميع المراحل الدراسية ضعيفة ولا تواكب قدرات الطلبة، فضلاً عن أنها لا تنمي مواهبهم، فأغلبها يعتمد على الجوانب النظرية وليس التطبيقية، ويغلب عليها الحشو الكبير والتكرار بسبب سيادة أفكار الماضي، والعمل وفق العقلية التربوية القديمة في عصر يتسم بسرعة تدفق المعرفة والمعلومات أو ما يسمى بالعمولة.

يؤكد على ذلك ما جاء في استبيان أجرته جريدة القبس على 100 معلم من مختلف المدارس في الكويت، حيث أكد 77 ٪ من المعلمين بأنهم لا يقومون بتدريس جميع الموضوعات المقررة بالمنهج مقابل 23 ٪ فقط ذكروا أنهم يلتزمون بتدريس كامل الكتاب. وأكد 62 ٪ من العينة نفسها أن مناهج وزارة التربية بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتعديل.

## تطوير المناهج

وفي الآونة الأخيرة قامت وزارة التربية بتطوير مجموعة من الكتب الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة، وقد أكد أحد المختصين في هذا المجال أن التأخير في تعديل المناهج المدرسية في البلاد يعد قصورا في أداء وزارة التربية، وقد انعكس سلبا على عدم قدرة هذه المناهج على مواكبة التطوير الذي يشهده التعليم في العالم. ومن المؤسف أن القيادات التعليمية حين رغبت في تطوير المناهج خلال أقرب فرصة ممكنة دفعت إلى طرح منهجين جديدين للعلوم والرياضيات للمرحلة الابتدائية وقامت بتعميمها على جميع مدارس الكويت دون تجريبيها مسبقا على عدد مختار من الطلبة.

وقد أكد المختصون على أن القرار المفاجئ للوزارة بتعميم المنهجين الجديدين على المرحلة الابتدائية له آثار سلبية كبيرة: فمن ناحية نجد أن الحصيلة اللغوية عند طالب المرحلة الابتدائية ضعيفة والمناهج الجديدة تشترط حصيلة لغوية جيدة للطالب، حيث هناك بعض المفاهيم التي تدرس في الصف الخامس الابتدائي تعطى اليوم لطلبة الثاني والثالث الابتدائي، وهذا أمر مفاجئ للطلبة يعيق تقدمهم وتحصيلهم العلمي، ناهيك عن الاستعانة بكتب دخيلة على مجتمعنا على حد تعبير المختصين في هذا الحقل. ومن ناحية الوسائل التعليمية، تفتقر المدارس إلى جميع الوسائل التعليمية التي يحتاج إليها المدرس لتدريس المنهج الجديد، حيث إن وزارة التربية لم توفرها. أما من ناحية المعلمين فالدورات التدريبية التي قدمتها الوزارة غير كافية وأكد المختصون على ضرورة تنظيم دورات إضافية تكسب أعضاء الهيئة التدريسية المهارات الكافية لتدريس المناهج الدراسية الجديدة والمطورة، وعدم اقتصار الدورات على موجهي المواد.

## التسرب والرسوب

إن قصور نوعية المناهج يرهق العملية التعليمية في البلاد وأول متضرر من هذه المشكلة هم الطلاب، فصعوبة المناهج وإجبار الطالب على الحفظ وقلة استخدام الوسائل التعليمية التوضيحية تشعر الطالب بالملل وتنفره من الدراسة، ومن ثم تبدأ الآثار السلبية في شكل تسرب أو رسوب الطلبة.

### ثانياً: مشكلتا الرسوب والتسرب:

تعتبر مشكلتا الرسوب والتسرب من أهم المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم الكويتي، وتبلغ نسبة الرسوب في التعليم العام الحكومي للمرحلة الثانوية لعام 2005 - 2006، كما أسلفنا في السمات (16.5 % للذكور)، (12.5 % للإناث)، وأما التسرب فتبلغ نسبته (15 % للذكور) و(18 % للإناث). وتعد هذه النسب المرتفعة مؤشراً لوجود هاتين المشكلتين في التعليم العام وهما شديداً الارتباط ببعضها من حيث النتيجة أو الأسباب. إن أسباب الرسوب والتسرب كثيرة حيث حددها المختصون بدراسة ميدانية إلى أسباب ترجع للطالب نفسه، وأسباب مدرسية، وأسباب أسرية، وأسباب اجتماعية. فالغياب المتكرر للطلاب وصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية تعد من أسباب تعثر الطلاب وتقليل طموحاتهم. وقد يكون ذلك نتيجة صعوبة المناهج الدراسية أو ازدحام المقررات الدراسية وكثافتها، ما يجعل الطالب ينفر من العملية التعليمية، أو بسبب أساليب التعليم والتدريس، ففي التعليم الحكومي يتبع المعلم أساليب الحفظ والتلقين ولا يتيح الفرصة للتعبير وإبداء الرأي. كما أن ضعف المستويين الثقافى والاقتصادي للأسرة يحول دون مواصلة الأبناء للتعليم وتسربهم من أجل العمل ومساعدة آبائهم مادياً. إن المؤسسات التربوية وما تقوم به من عملية تعليمية ينظر إليها باعتبارها مؤسسات إنتاجية اقتصادية لا بد أن يكون العائد منها مساوياً أو يزيد على كلفتها المالية. والهدر التربوي نتيجة الرسوب والتسرب يقلل من عدد الخريجين وهنا تبدأ المشكلة بالتأثير السلبي على المجتمع.

## الإنفاق الحكومي

ففي دراسة علمية كشفت أن إجمالي الفاقد المالي من ميزانية وزارة التربية نتيجة رسوب الطلبة في جميع مراحل التعليم العام للكويت يبلغ 62.5 مليون دينار كويتي من الإجمالي العام للمصروفات السنوية لعام 2003 - 2004 البالغ 559.1 مليون دينار كويتي، وهذا الفاقد يشكل 11 % من ميزانية العام الدراسي المذكور.

إن ارتفاع نسب الرسوب والتسرب تعوق تخرج الطلاب المؤهلين والأكفاء، ما يؤثر على قوة العمل وسماتها في المجتمع، حيث إن تكوين وتأهيل رأس المال البشري هو الهدف الذي يسعى إليه قيادات المجتمع للوصول إلى التنمية الشاملة، وبالتالي فإن المؤسسات التربوية وأهمها المدارس هي المسؤولة عن تكوين رأس المال البشري (أي القوى المؤهلة والمدرّبة).

ومن هنا يتضح أنه كلما ارتفعت نسبة الرسوب والتسرب أدى ذلك إلى الهدر في الموارد البشرية ذات الكفاءة وإلى تعطيل تحقيق أهداف وطموحات المجتمع في التنمية الشاملة. ثالثاً - مشاكل المعلم: فيما تتزايد الحاجة إلى تطوير التعليم في البلاد أكثر من أي وقت مضى نظراً للتطورات التكنولوجية والمستجدات العصرية التي تستلزم التحول من الحفظ والتلقين والمعرفة النظرية إلى تأسيس فكر منهجي وعملي لقادة المستقبل وصناع المعارف والعلوم. عندئذ تبرز عدة تحديات بمواجهة الواقع التعليمي في الكويت أهمها عزوف المواطنين أنفسهم عن مهنة التدريس.

ويتبين أن نسبة المعلمين غير الكويتيين تشكل (41 %) من إجمالي الهيئة التدريسية في الكويت، وهذا دليل على عزوف المواطنين وخاصة الذكور عن مهنة التدريس. ومن اللافت للانتباه أن نسبة المعلمين (الذكور) لا تشكل سوى 18 % من إجمالي عدد المعلمين في الهيئة التعليمية من الكويتيين مقابل 82 % للمعلمات الكويتيات، وهذا يؤكد مرة أخرى على عزوف الكويتيين الذكور عن الالتحاق بمهنة التدريس، وأن نسبة المعلمين الكويتيين في المرحلة الابتدائية 68 % (91 % منهم إناث) مقابل 32 % لغير الكويتيين، كذلك يشكل المعلمون غير الكويتيين النسبة الأكبر في التخصصات التعليمية الأساسية في المرحلة الثانوية.

## عزوف المعلم الكويتي

وقد تبين لنا وجود مشكلة حقيقية في الكويت ألا وهي عزوف المعلمين الكويتيين (الذكور) عن تدريس المقررات الأساسية في المرحلة الثانوية وتمركز المعلمات (الإناث) في المرحلة الابتدائية.

وقد لخص أحد الخبراء التربويين في هذا المجال أسباب عزوف المواطن الكويتي عن مهنة التدريس فيما يلي: تدني الأجور مقارنة بمتاعب المهنة - تقييم المعلمين يتسم بالضعف وعدم تقدير الكفاءات - اختلال منظومة القيم في المجتمع وعدم تقدير الطلاب وأهاليهم للمعلمين - ازدحام الفصول في بعض المدارس بالطلاب يسبب زيادة جهد المعلم وكثرة الحصص التي يكلف بها.

وللأسف فإن الوزارة حين تسعى إلى تعويض النقص بالاستعانة بالمعلمين غير الكويتيين (وعلى الرغم من توافر التخصصات المطلوبة لديهم) لكن قد يواجه الطلاب مشاكل في فهم لهجة بعض المعلمين الوافدين وإن كانوا من جنسيات عربية (كالجزائر والمغرب وتونس مثلا). كما أن المعلم الوافد غير ملم عادة بأساليب وطرق المناهج التي تدرس في الكويت، ودورة تدريبية واحدة يحصل عليها من وزارة التربية لا تكفي لتعريفه تماما بثقافة المجتمع الطلابي الكويتي. وكل هذا يؤثر على جودة العملية التعليمية بالكويت.

**رابعاً: انتشار الدروس الخصوصية:** ويقصد بالدروس الخصوصية «كل جهد تعليمي يحصل عليه الطالب خارج الفصل المدرسي سواء في منزله أو منزل المدرس، بحيث يكون هذا الجهد منتظماً ومتكرراً وبأجر أو من دون أجر»، فالدرس الخصوصي هو جهد تعويضي عن النقص في العملية التدريسية بالمدارس.

ولقد تنبعت وزارة التربية إلى خطورة هذا الأمر منذ وقت بعيد وأصدرت وزارة المعارف حينذاك نشرة عامة بتاريخ 12 - 11 - 1961م بمنع الدروس الخصوصية لما لها من آثار ضارة على التلاميذ. وأصدرت بعد ذلك عدة قرارات ونشرات الهدف منها منع الدروس الخصوصية حيث صدر قرار بتاريخ 15 - 2 - 1987م بشأن فتح فصول تقوية تابعة للوزارة وذلك لتقوية الطلاب الذين يعانون من ضعف التحصيل الدراسي في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ولكن للأسف وإلى يومنا هذا يلجأ البعض إلى تلقي الدروس الخصوصية حيث أكد مسؤول تربوي على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بالكويت، وترجع الأسباب في وجهة نظر الاختصاصيين في هذا المجال إلى ما يلي: كثرة عدد الطلاب في الفصول مما يعوق الفهم الجيد - قصر العام الدراسي وعدم تناسبه مع طول المناهج الدراسية - ضعف قدرة بعض المعلمين على توصيل المعلومة وشرحها للطلاب داخل الفصل - دفع بعض الأسر للأبناء لتلقي الدروس الخصوصية. (أو دفع الأبناء آبائهم للحصول على الدروس الخصوصية) - خوف ورهبة الطالب من الامتحانات، وعدم الثقة بقدراته. ومن هذا العرض تبين أن العوامل التي تتعلق بالمنهج والمدرسة والمدرس هي أكثر الأسباب التي تدفع الطلاب للجوء إلى الدروس الخصوصية. وتؤثر الدروس الخصوصية سلباً على العملية التعليمية سواء من حيث طريقة التواصل وأسلوبه بين المدرس والطالب، وكذلك تحد الدروس الخصوصية من فاعلية الأداء المدرسي وتضعف نمو شخصية الطالب حيث تضعف لديه روح الاعتماد على النفس وتعزز الاتكالية والاعتماد على الغير، وهذا كله في النهاية يعكس درجة من الخلل في العملية التعليمية بالبلاد.

## ضعف الإدارة

خامساً. ضعف الإدارة التعليمية والمدرسية: تعتبر الإدارة التعليمية وراء الأزمة التعليمية في البلاد، حيث اتهم تقرير تربوي صادر من اللجنة الوطنية لتطوير التعليم الإدارة التعليمية بالكويت بالتسيب والفساد وعدم الانضباط وتخلي بعض قياداتها وموظفيها عن تحمل مسؤولياتهم، واهتزاز صورة المدرسة كمؤسسة تربوية، فضلاً عن ضعف عملية صنع القرار وغياب الأسس البحثية وتضارب القرارات فيها. ولقد أرجع التقرير أهم أسباب تدهور التعليم في الكويت إلى غياب الرؤية الإستراتيجية المستقبلية الطويلة الأجل في وزارة التربية، وعدم الأخذ بمنهجيات التخطيط الإستراتيجي، وضعف الكفاءة السياسية لمتخذي القرار التربوي من الوزراء المتعاقبين، بالإضافة إلى عيوب السلم التعليمي الذي لا يرتبط بمراحل النمو ولا يتوافق مع الأنظمة الشائعة عربياً وعالمياً، فضلاً عن عدم المرونة حيث لا يُسْمَحُ بتخطي الصفوف بالنسبة للطلبة المتفوقين ما أدى إلى فقدان طلبة الكويت القدرة على المنافسة العالمية.

هذا فيما يخص الإدارة التعليمية المركزية (الوزارة) ومشكلاتها، أما عن الإدارة المدرسية فهي تعج بالنواقص والملاحظات السلبية بما يؤكد على الضعف الإداري في هذا القطاع.

إن الإدارة المدرسية تعبر عن الجهود الفنية والإدارية التي يقوم بها مدير المدرسة ومعاونوه لتنظيم العلاقات داخل المدرسة بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور. ولكن أشكال ضعف الإدارة المدرسية في مدارس الكويت كثيرة وينتج عنها معوقات فنية وإدارية تعيق العملية التعليمية داخل المدرسة، وفيما يلي بعض أبرز تلك المعوقات التي تتسم بها الإدارات المدرسية: عدم إلمام مدير المدرسة بالأعمال الإدارية التي يجب عملها لنقص الخبرة أو لتقاعسه عن أداء مهامه - سوء خلق بعض الإداريين واستخدام ألفاظ بذيئة أو مخالقات سلوكية - الجمود والتمسك بحرفية النظام وعدم المرونة في تطبيق النظم الإدارية - ضعف العلاقات الإنسانية في مجال الإدارة وتأثيرها على العمل بين المدير والمدرسين - صورية النشاط المدرسي وعدم توفير قاعات خاصة وأماكن لممارسته كالرسم والفنون والمعامل العلمية والرياضية.. إلخ - قلة استخدام الوسائل التعليمية وعدم توفيرها.

إن توسيع الفجوة بين الإدارة المدرسية والمعلم يؤثر على أداء المعلم فيلجأ إلى الغياب المتكرر أو كثرة الاستئذان فتجعله غير مبال بتطوير مهاراته في التعليم، وهذا بدوره يؤثر على مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب، فيلجأ الطالب إلى الغياب المتكرر والتسرب والاعتماد على الدروس الخصوصية، وكل هذه الأمور مجتمعة تؤثر سلبا على العملية التعليمية في البلاد.

## الخاتمة

استطاعت الكويت الانخفاض بمعدل الأمية فيها إلى 3.7 % فقط (يتركز أغلبها في كبار السن فوق عمر الستين لاسيما بين الإناث) وهو من المعدلات التي تقترب كثيرا من نظيراتها في البلدان المتقدمة، وهذا وجه مشرق وإيجابي يقابله على الجانب السلبي مجموعة من المشكلات والعيوب أصابت ثلوث العملية التعليمية: المعلم والمنهج والمدرسة حتى دعاها البعض بـ«الأزمة الصامتة». ولا يختلف اثنان على أنه قد آن الأوان لأخذ الأمور

بالمزيد من الجدية والصراحة والصرامة لتصحيح التشوهات التي أظهرتها هذه الدراسة وعرضتها تقارير المختصين والخبراء الدوليين فيما يتعلق ببنية ومناهج وأسس النظام التعليمي في الكويت (وفي العالم العربي بصفة عامة).

إن الإنفاق المتواضع على التعليم في عالمنا العربي يتجاهل حقيقة أنه إنفاق استثماري تستفيد منه الموارد البشرية حيث البشر هم وسيلة وغاية في آن للتمتية المستدامة. وعلى الرغم من ارتفاع ما يوجه للتعليم من الميزانية العامة للدولة في الكويت ( من 8.5 % إلى 10.7 % خلال السنوات العشر الأخيرة) إلا أن أغلبه يوجه إلى بند الرواتب والأجور والمكافآت والتي تلتهم ثلاثة أرباع هذا الإنفاق. كما أن مدة العام الدراسي في الكويت قصيرة بحوالي 40 يوما عن نظيرتها في البلدان الأوروبية المتقدمة. ولكن أبرز المشكلات التعليمية على الإطلاق تكمن في ضعف المناهج الدراسية واعتمادها على أساليب الحفظ والتلقين وتكريس مفاهيم التلقي والخضوع والتسلط على حساب حرية التفكير والقدرة على الحوار. لقد أسفرت هذه المناهج مع أسباب أخرى مدرسية واجتماعية عن ارتفاع نسب الرسوب والتسرب بين طلاب المراحل الثلاث (الابتدائي - المتوسط - والثانوي)، ما يعكس الهدر الكبير للموارد المالية والبشرية بسبب ضعف نوعية التعليم الحكومي بالبلاد.

ولم ينطبق في الكويت قول الشاعر الكبير أحمد شوقي:

قف للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

فقد عزف المواطنون عن مهنة التدريس واستعانت الدولة بالوافدين ليشكلوا حوالي 41 % من إجمالي عدد المعلمين في الكويت بل شكل الكويتيون الذكور 18 % فقط مقابل 82 % للإناث داخل الهيئة التدريسية للكويتيين، بما لذلك من آثار على الثقافة المحلية وخصوصيتها في الخليج العربي، وقد تعرض البحث للمسببات التي أدت إلى هذا العزوف سواء من حيث ضعف التقدير المادي والمجتمعي للمهنة أو لكثرة الأعباء والضغط على المدرس. ولعل انتشار الدروس الخصوصية يعبر بوضوح عن التدهور الذي أصاب النظام التعليمي العام برمته وخلق تعليما موازيا على حساب وقت الطالب وميزانية أسرته وكرس أسلوب الحفظ والتلقين وعزز الاتكالية والاعتماد على الغير لدى الطلاب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل. لقد أظهرت الدراسة أن من أهم أسباب تدهور التعليم



في الكويت هو غياب الرؤية الإستراتيجية المستقبلية، ما انعكس عمليا على الإدارة التعليمية والمدرسية وأصابها بالتضارب والضعف، وما ضعف النشاط المدرسي إلا نتيجة منطقية لهذا الغياب لإستراتيجية واضحة المعالم للتعليم الحكومي وربط المخرجات التعليمية بحاجة سوق العمل من الكفاءات والتخصصات التي تتماشى مع متطلبات العصر. وفي مواجهة تلك المشكلات وبعد الرجوع إلى المسببات وتحليلها موضوعيا، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات توجزها فيما يلي: ضرورة الإنفاق على إستراتيجية متكاملة للتعليم ودعمها بالتشريعات والقوانين المطلوبة لنظام تعليمي متطور (كما ونوعا) وتشمل كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى ما بعد الجامعة، مع ربط الأهداف والبرامج التعليمية بأهداف التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل - الاهتمام بالمدرس (أحد عناصر المثلث التعليمي: الطالب، المناهج، والمدرس) علميا وماديا وفنيا وتربويا من خلال التكوين المهني الجيد والمتابعة والتدريب المستمرين، وكذلك بتصحيح الكادر المالي للمعلمين، فالمعلم هو المحرك الأساس والفاعل في جودة العملية التعليمية - تنقية المناهج المدرسية من الحشو الزائد عن الحد في أغلب المواد الأدبية والنظرية، والاهتمام بمسايرة العصر وتطبيقاته، والاعتماد على تنمية مناهج التفكير العلمي والمنطقي، والاندماج في منظومة التعليم الحديثة لاستشراف المستقبل في احترام كامل لحقوق الطالب واختياراته وحقه في تنمية قدراته الابتكارية والإبداعية في المجالات المؤهل للقيام بها - تطوير المباني المدرسية وزيادة الفصول لتقليل الكثافة بها ومدتها بالمرافق التعليمية، وتزويد المدارس بما تحتاج إليه من أماكن لتتنوع ودعم الأنشطة الطلابية الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية والذهنية والترفيهية.. إلخ وتحويل المدرسة إلى عنصر جذب وليس طردا للطالب واهتماماته - أهمية توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة عن طريق اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين أو أي طرق أخرى مبتكرة وإشراك أولياء الأمور في معاشة المشكلات التربوية والمساهمة في معالجتها للحد من معدلات الرسوب والتسرب الطلابي وبما يساعد على الارتقاء بالعمليتين التربوية والتعليمية - العمل على غرس قيمة احترام العمل الفني واليدوي بين الطلاب وأسرهم عن طريق أجهزة ووسائل الإعلام المتنوعة بل وباستخدام المناهج والأنشطة المدرسية حتى تربط قيمة المواطن بقيمة ما يقدمه من عمل متقن لمجتمعه وأيا كانت طبيعة هذا العمل

مادام يسهم في تنمية وتحسين ظروفه الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشتة وأسرته -  
العمل على إدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية (ولو بخصصتها)، ومسايرة  
أحدث أساليب التنظيم والإدارة في الحقل التعليمي وإعطاء حرية أكبر لإدارة المدارس في  
تطبيق اللوائح بما يتناسب مع الارتقاء بجودة أسلوب الإدارة، وبما يحقق أهداف ومعايير  
النفقة والعائد في حقل التدريس